الأمم المتحدة S/2001/264

مجلس الأمن

Distr.: General
23 March 2001
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليبريا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص الرسالة التفسيرية الموجهة إليكم من تشارلز غانكي تيلور، رئيس جمهورية ليبريا (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نيه دوكولي - تولبيرت
السفير
الممثل الدائم

230301 230301 01-30368 (A)
0130368

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليبريا لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أهدي إليكم تحياتي، وأن أبلغكم باستلامي القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٢٨٧ المعقودة في ٧ آذار/مارس ٢٠٠١. وقد تم استعراض القرار بعناية، وحكومتي تحيط علما بطلبات مجلس الأمن، وستبذل بالتالي كل ما في وسعها لكفالة معالجة الشواغل التي أعرب عنها مجلس الأمن على النحو الملائم. غير أن الحكومة الليبرية تود، في سياق معالجتها لتلك الشواغل، أن تؤكد مرة أخرى رفضها للتهم التي نسبها إليها وإلى رئيسها تقرير فريق الخبراء (S/2000/1195). وما زالت حكومة ليبريا عند رأيها المتمثل في أن هذا التقرير لا يقدم أدلة قاطعة ودامغة، كما هو مزعوم.

وأود أن أوجه عنايتكم وعناية مجلس الأمن إلى خيبة أمل حكومتي تجاه فشل المجلس في جعل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تسهم في جهود الشراكة المبذولة لمعالجة شواغل المجلس في ضوء الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وكما تعلمون، فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اتخذت مبادرات لحفظ السلام في ليبريا وسيراليون وغينيا – بيساو بدعم من مجلس الأمن. كما أنها رسّخت هذا الدور من خلال البروتوكول المنشئ لآلية منع المنازعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن. وعلى الرغم من الطلب الذي قدمته الجماعة إلى مجلس الأمن بالتعاون مع الحكومة الليبرية في المسائل التي طرحها المجلس، فإن القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) يجعل من الجماعة مجرد مصدر للمعلومات، ولا يعتبرها تجمعا إقليميا قادرا على إدارة المنازعات في إطار متعدد الأطراف.

واشتراك ليبريا في عملية السلام في سيراليون يتم في إطار خطة سلام أعدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالاشتراك مع الأمم المتحدة. واعتبار الجماعة مجرد مصدر للمعلومات وما تلا ذلك من مطالبة رئيس ليبريا بالمساعدة في كفالة تحقيق الجبهة المتحدة الثورية لأهداف معينة أمران لا يتفقان، حيث أن ليبريا، وهي عضو مؤسس للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، قد تجد صعوبة في المشاركة في عملية السلام في سيراليون دون أن يكون للجماعة فيها دور مقبول ومحدد بوضوح. ولذلك، فرغم اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٤٣، لا تزال تتحتم إقامة شراكة ذات مصداقية بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة.

ويتفق الجميع معي على أنه لا بد من صدق التحقق من امتثال ليبريا لطلبات مجلس الأمن. وتطلب ليبريا في هذا الصدد من الأمم المتحدة أن تضع آلية تحقق ذات مصداقية، تقدم معلومات على أساس أدلة من الواقع العملي بدلا من الأفكار المسبقة التي تؤدي إلى

استنتاجات خاطئة. ومن العناصر الضرورية لتمتع آلية التحقق بالمصداقية، أن يكون لها وجود في ليبريا. وسترحب حكومة ليبريا بوجود وحدة في بلدها تابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، لا سيما في مطار روبرتس الدولي وغيره من موانئ الدخول إلى البلد. وعلاوة على ذلك، فإن نشر وحدة تابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون على الجانب الليبري من الحدود سيلقى الترحيب أيضا. غير أن ليبريا تدرك تماما أن الوضع الراهن للبعثة، لا سيما افتقارها إلى العدد الكافي من الأفراد ولوازم النقل والإمداد، يحول دون اضطلاعها بولايتها بفعالية في سيراليون. ومع ذلك، فقد رأى مجلس الأمن أن من المناسب توسيع نطاق ولاية البعثة لتغطي ليبريا عن طريق تقديم معلومات عن امتثال ليبريا لقرار مجلس الأمن. وترى ليبريا أن من العدل أن تنص ولاية البعثة أيضا على أن يكون لها وجود في ليبريا ليتيسر لها الإبلاغ بمصداقية.

وتشعر الحكومة الليبرية بالقلق من أن يكون الربط بين أهداف الأمم المتحدة من عملية السلام في سيراليون ومقاصد القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبريا تمهيدا لتحميل ليبريا المسؤولية عن مدى فعالية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ويبدو، بالنظر إلى قدرة البعثة غير المناسبة حاليا، أن من المرجح إلى حد كبير أن تُستخدم ليبريا كبشا للفداء، وأن يوجه اللوم إليها على إخفاقات البعثة. ومن ثم لا بد من أن يقدّر المجتمع الدولي سياسة عدم التدخل التي تنتهجها ليبريا، وألا يتوقع منها أن تتصرف بأية صورة مخالفة.

ويسر حكومة ليبريا أن تحيط مجلس الأمن علما، عن طريق الأمين العام، بأنها اتخذت التدابير التالية بما يتفق مع طلبات مجلس الأمن:

(أ) تم طرد جميع أعضاء الجبهة المتحدة الثورية من الإقليم الليبري، كما تم إغلاق مكتب اتصال الجبهة وحظر جميع أنشطتها في ليبريا؛

(ب) تم إغلاق الحدود بين ليبريا وسيراليون، ومطلوب من الأمم المتحدة أن تنشر مراقبين في مطار روبرتس الدولي وغيره من موانئ الدخول إلى البلد، ودعيت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا إلى نشر مراقبين لها في ليبريا؛

(ج) فرض حظر على دخول أي ماس خام غير مصحوب بشهادة منشأ إلى ليبريا من البلدان التي بها نظم لإصدار شهادات المنشأ؛ كما فرض حظر على تصدير أي ماس خام من ليبريا لمدة ١٢٠ يوما، وذلك انتظارا لإنشاء نظام لإصدار شهادات المنشأ في ليبريا يكون مقبولا دوليا ومتسما بالشفافية؛

(د) صدر أمر محكمة للسماح للمصارف التجارية المحلية بالكشف للحكومة عن المعلومات المتعلقة بجميع الأصول المالية التي تمتلكها الجبهة المتحدة الثورية أو أي من أعضائها

المذكورة أسماؤهم في المرفق ٣ من تقرير فريق الخبراء. وستقوم الحكومة، بمجرد التثبت من وجود أي أصول مالية، بتجميد هذه الأصول عن طريق البنك المركزي الليبري، وإخطار الأمم المتحدة بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، طُلب من وزارة التجارة والصناعة أن تبحث عن وجود أي أعمال تجارية مسجلة في ليبريا باسم الجبهة أو أي من أعضائها المذكورة أسماؤهم في المرفق ٣ من تقرير فريق الخبراء. وسيتم تجميد أصول أي من الأعمال التجارية المسجلة التي سيكشف عنها هذا البحث، وسيوقَف نشاطها. وستوسع الحكومة نطاق هذه الممارسة بحيث تغطي أعضاء الجبهة الآخرين الذين ستتعرف عليهم اللجنة المقرر إنشاؤها عملا بالقرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)؛

(هـ) صدر قرار بإيقاف جميع الطائرات المسجلة في ليبريا عن العمل، وبالتالي فقد ألغت عمليات تسجيل جميع الطائرات الليبرية اعتبارا من ٦ آذار/مارس ٢٠٠١. وبناء على عملية الإلغاء هذه، لم تعد هناك طائرات ليبرية مدونة في سجلات البلد. وتم تعميم الإخطار بأمر الإلغاء على مشغلي الطائرات المتضررين من ذلك، ومنظمة الطيران المدني الدولي (إيكاو)، وسلطات الطيران المدني بالدول الأعضاء في الإيكاو. وقام وزير النقل الليبري بزيارة إلى مقر الإيكاو لكي يناقش مع أمينها العام إمكانية تقديم المساعدة في استكمال سجل الطائرات الليبرية بموجب المرفق السابع لاتفاقية شيكاغو للطيران المدني الدولي لعام ١٩٤٤.

وإذ تقوم الحكومة الليبرية بتنفيذ هذه التدابير، فإنها تتقدم هنا إلى الأمم المتحدة بهذه المطالب:

(أ) قيام الأمم المتحدة بإنشاء آلية تحقق للإبلاغ عن امتثال ليبريا لمطالب المجلس؛

(ب) قيام الأمم المتحدة بنشر مراقبين في مطار روبرتس الدولي وغيره من موانئ الدخول؛

(ج) قيام الأمم المتحدة بتقديم المساعدة الفنية إلى حكومة ليبريا لأجل إنشاء نظام مقبول دوليا لإصدار شهادات المنشأ الخاصة بتصدير الماس؛

(د) قيام الأمم المتحدة بنشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على الجانب الليبري من الحدود الليبرية السيراليونية؛

(هـ) قيام الأمم المتحدة بإدخال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في شراكة في مجال إدارة المنازعات بمنطقة غرب أفريقيا، ولا سيما في سيراليون.

وإن ليبريا إذ تتحمل مسؤوليتها وتضطلع بواجباتها بصفتها عضوا في الأمم المتحدة، فإنه يجب الاعتراف بحقوق ليبريا وحمايتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ومن بواعث القلق الأساسية في هذا السياق التهديد المستمر لأمن ليبريا القومي الذي يشكله المقاتلون المنتمون سابقا لحركة التحرير المتحدة، من أجل الديمقراطية في ليبريا الذين أصبحوا الآن عناصر منشقة تعمل بحرية داخل غينيا المجاورة وتشن حربا ضد ليبريا انطلاقا من غينيا. وإن وجود قوات هذه الحركة في غينيا ودعم الحكومة الغينية لهذه القوات المنشقة هما من الأسرار المفضوحة في غينيا التي تؤكد صحتها المصادر الدبلوماسية، والعاملون في مجال الإغاثة، والمواطنون الغينيون. ومن حق ليبريا الدفاع عن سلامتها الإقليمية ضد العدوان المسلح.

وتمثل حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا قوة مزعزعة للاستقرار في منطقة اتحاد نهر مانو، ويجب على مجلس الأمن أن يدرك أنها تشكل تهديدا لحكومات ليبريا وغينيا وسيراليون. ويجري في سيراليون تجنيد وتدريب وتسليح إحدى مجموعات حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا باعتبار أفرادها أعضاء في جيش سيراليون، بينما تقوم السلطات الغينية بتسهيل مهام مجموعة أخرى لتحقيق غرضها المتمثل في الإطاحة بالحكومة الليبرية بقوة السلاح.

وفي الوقت الذي اتخذ فيه القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، كانت السلامة الإقليمية لليبريا تتعرض لهجوم للمرة الخامسة من طرف غينيا. وعلى الرغم من أن اعتداءين من هذه الاعتداءات قد شهدا عملية اختطاف لبعض الدبلوماسيين الأوروبيين والعاملين في مجال المساعدة الدولية، وإطلاق سراحهم لاحقا في الأراضي الغينية، فإن بعض أعضاء المجتمع الدولي يتهمون الحكومة الليبرية بأسلوب بغيض بأنها الدولة المعتدية، ويخفون بذلك الشواغل الأمنية لحكومة وشعب ليبريا. ويجب ألا يغيب عن الأذهان أن حكومة ليبريا قامت بتدمير جميع الأسلحة والذخائر التي جمعت خلال عملية نزع السلاح في ليبريا. واستند هذا الإجراء إلى طلب المجتمع الدولي ورغبة الشعب الليبري في أن يعيش في سلام مع جيرانه، وتصميمه على إلزام نفسه بالعمل الجبار الهادف إلى تعزيز السلام داخل الوطن، وإعادة بناء الحياة المحطمة والسعي إلى المصالحة. ثم وقعت أولى هذه الاعتداءات بعد ذلك مباشرة فكانت المحصلة الصافية لها على شعب ليبريا المسالم إلحاق الدمار الكامل بمقاطعة لوفا، ووقوع خسائر فادحة في الأرواح والتدمير الكامل للممتلكات. وتشكل عملية التشريد واسعة النطاق لليبريين، وما ينجر عنها من معاناة، أزمة كبرى لحكومة ليبريا. غير أن المجتمع الدولي قد أخفق في إدانة هذا التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين، أو الاعتراف بوجوده، كما لو لم يكن لليبريين كغيرهم حق في الأمن.

ويجب على مجلس الأمن، وهو يمارس مسؤولياته بموجب الميثاق، ألا يدعو ليبريا بشكل غير معقول، وهي دولة عضو ملتزمة بالتعاون مع الأمم المتحدة، إلى أن تقوض قدرتها على ممارسة حقها بموجب الميثاق في الدفاع عن سلامتها الإقليمية واستقلالها الوطني. وتقر ليبريا بواجباتها تجاه المجتمع الدولي كما تقر حقوقها كعضو في المجتمع الدولي.

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن بوصفها وثيقة من وثائق تلك الهيئة.

(التوقيع) دانكبانان د. تشارلز غانكي تيلر